خرافة حول تحديد النسل

سؤال: هل البشر عقبة أم مورد؟ سؤال يحتاج إلى إجابة واضحة حتى يتبين الحق من الباطل، وقد أجاب عليه بعض العلماء بقولهم: إن اليابان وتايوان كلاهما ناجح زراعيا وبهما من العمال الزراعيين لكل فدان أكثر من ضعف ما في الفلبين والهند، وقيمة إنتاج الفدان في اليابان سبعة أضعاف قيمته في الفلبين وعشرة أضعاف قيمته في الهند.

ومن الواضح أن التعداد الكبير للسكان الريفيين بعيد تماما عن كونه العائق الذي يعتقد أنهم يمثلونه، ولما كانت الزراعة لا تستطيع استيعاب أي عدد أكثر من الناس فإن الفائض من المناطق الريفية لابد وأن يذهب إلى المدن لأنه لابد من خلق وظائف جديدة في الصناعة، وهذا التحليل للمشكلة شجّع على إهمال الزراعة وتنشيط الصناعة من جانب مخططي التنمية في الخمسينيات والستينيات وكانت النتيجة الإكثار من استثمار رؤوس الأموال بينما القليل جدا من الوظائف الصناعية الجديدة هو الموجود.

أنظر حولك:

كتب فضيلة الدكتور رؤوف شلبي – رحمه الله تعالى – وكيل الأزهر سابقا في مجلة "الأزهر" عدد ذو القعدة سنة ١٤٠٠هـ يقول عن زيادة السكان:

في إنجلترا: في الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٦م ألفت في إنجلترا لجنة لاستعراض نسبة المواليد وكانت تتألف من ٣٣ عضوا كلهم من رجال الطب

والاقتصاد والعلوم التجريبية والخبراء بفن الإحصاء والعلوم الدينية، كما اشترك معهم ممثل عن الحكومة هو الدكتور استفنسون المسئول عن الإحصائيات، والسير آرثر نيوزهوم وهو الرئيس الأعلى للشئون الطبية ووضعت هذه اللجنة تقريرا جاء فيه: على بريطانيا أن تراقب بعناية وبغاية من الحذر والاضطراب النقص المتزايد وهبوط نسبة المواليد القومية وعليها مواجهة هذا النقص وتغييره بالزيادة إلى حد إمكان أن تتخذ كل ما يأتي في دائرة تدريبها من الزيادة الفعالة.

وتكررت هذه النصيحة في عام ١٩٤٣م إبان الحرب العالمية الثانية فقد قال المستر هربرت مارسين وزير الداخلية: إن بريطانيا إذا كانت تحب المحافظة على مستواها والتقدم والرقي والازدهار في المستقبل فمن اللازم أن يتزايد فيها عدد كل أسرة بنسبة ٢٥% على الأقل.

وفي عام ١٩٤٤م شكلت لجنة من الحكومة لدراسة المشكلة من كل نواحيها وقد صدر عنها توصيات أهمها:

١- تعديل قانون الضرائب بحيث يخفف عن المتزوجين الذين لديهم عدة أطفال.

٢- أن تمنح كل أسرة مكافأة مالية على قدر ما يكون لديها من الأطفال، والآن يمنح الأطفال مكافآت مالية، وتمنح النساء مكافآت مالية خاصة مع إجازة الولادة.

وفي فرنسا: أصدرت الحكومة قانونا يُحرّم تعليم منع الحمل ونشر المعلومات عن طرقه ووسائله، وأن الأسر ذات الأطفال تُمنح مكافآت مالية

وتُعفى من بعض أنواع الضرائب، ونتيجة لذلك ازداد عدد سكان فرنسا بنسبة ٢٦% في السنوات ما بين ١٩٣٨ إلى ١٩٤٥م.

وفي السويد: قال الوزير "تراي جر" إن الشعب السويدي إذا كان لا يريد لنفسه الانتحار فعليه أن يتخذ التدابير المؤثرة لمقاومة انخفاض نسبة المواليد في السويد، ولذلك ألفت لجنة خاصة في مايو سنة ١٩٣٥م لدراسة المشكلة وانتهت اللجنة إلى:

١- الرقابة على أدوية منع الحمل.

٢- تخفيض الضرائب عن الوالدين إذا كان لهما أطفال أقل من ١٨ سنة.

٣- المحافظة على الصحة وإعداد الأدوية المجانية للأطفال.

حقن منع الحمل:

كتبت صحيفة "الوفد" في ٢ من يوليو سنة ١٩٩١م أن حقن منع الحمل وصل منها إلى مصر ثلاثة ملايين حقنة وزعت على جميع المحافظات لمنع الحمل على الرغم من اعتراض الأطباء لأنها تضر ولا تنفع، وهذه الحقن ممنوع استعمالها في أمريكا وأوروبا، وقد منعت السعودية دخولها إلى أراضيها للمخاطر التي تترتب عليها والتي أثبتتها التجارب وأبحاث الشركة المنتجة وهي شركة أيبجون الأمريكية.

ومجلس الشعب رفض هذه المعونة في عام ١٩٨٩م وقال وزير الصحة إنهم رفضوها منذ ثلاث سنوات لمعرفتهم بأضرارها، ثم عاد في ٢٧ من فبراير عام ١٩٨٩م أيضا ليعلن استخدامها في بعض مستشفيات الجامعة الأمريكية

والحكومية تحت إشراف طبي دقيق، وقد تم استخدام ٦٥ ألف حقنة في عام ١٩٨٩م زادت إلى ٢٥٠ ألف في عام ١٩٩٠م، وهذه الحقن تتسبب في انقطاع الدورة الشهرية للمرأة وتوجد عيوبا خلقية في القلب والأطراف للجنين، وفي عام ١٩٨٩م لم توافق كلية الطب بالقاهرة على دخولها واستخدامها لأنها تسبب اضطرابات هرمونية ونزيف قد يحتاج إلى جراحة.

يقول الدكتور عمر عسكر أستاذ الجراحة والأورام: إن هذه الحقن ما هي إلا أرخص الوسائل التي يمكن استخدامها لنشر الأمراض وتدمير اقتصادنا في علاج السرطان، فهذه منحة مسمومة.

وقد صرح أحد المبشرين في دولة أوروبية بأن المبشرين وضعوا خطة لاستئصال الإسلام من جذوره، وقال: فإن عجزنا عن عمل مسلم على الارتداد عن دينه فلا أقل من أن نمنع قدومه إلى الحياة كلية، وذلك يكون بترويج الدعوة إلى تحديد النسل بين المسلمين وقد حسبنا لذلك حسابنا أن المسلمين وحدهم يجب أن يتوقفوا عن الإنجاب وهم يملكون ٧٥% من احتياطي النفط العالمي، ٢٥% من الغاز الطبيعي ومعادن وثروات هائلة وأكثر من ٤٠٠ مليون فدان مزروعة تشكل ١١% من مساحة الأرض المزروعة في العالم إلى جانب مئات الملايين من الأراضي الصالحة للزراعة ولم تزرع، وتشكل مساحة أراضي العالم الإسلامي أكبر مساحات العالم في الأراضي الصالحة للزراعة.

وهم لذلك يخططون وينفذون ويجدون من يعينهم على ذلك من الحكام ومن الذين تثقفوا ثقافة غربية، ولكنهم يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.